الخارج بعد عام من الثورات أضحى سافرًا

ومما لاشك فيه أن قدر وطبيعة الاهتمام بالبعد الخارجي في بداية موجة الثورات (**ديسمبر 2010**) ليس كما هو بعد مرور عام علىٰ اندلاع هذه الثورات. فلم يعد الأمر مقصورًا علىٰ رصد سلوك خارجي تجاه ثورة محددة ولكن أضحت الصورة الكلية والاقتراب الشامل من هذا الدور الخارجي أكثر أهمية وإلحاحًا. فبعد حالة الأمل الكبير مع نجاح الثورة التونسية ثم المصرية ثم تواتر الثورات، لم يعد الأمل بنفس الدرجة في مواجهة استعصاء نظم أخرىٰ علىٰ السقوط ومع الثورات المضادة في مصر وتونس. ومن ثم، فإن حالة «**السيولة**» الراهنة اقترنت بتزايد أهمية «**الخارجي** » وتدخلاته وتأثيراته؛ ولذا لم يعد حاضرًا غائبًا، ولكن أضحىٰ حاضرًا سافرًا علىٰ كافة المستويات وموظفًا كافة الأدوات وخاصة الانقسامات الداخلية من أجل احتواء وتقييد، إن لم يكن

إجهاض الثورات[1].

فكيف يؤثر؟ وما الجديد؟ ولماذا؟ وما الدروس التي يجب أن نعيها؟

إن القراءة في الأدبيات النظرية عن الثورات وخبرات نماذجها التاريخية، بما فيها خبرات عربية وإسلامية، تقدم عمقًا لمحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة عاليًا. وهي قراءات وإجابات تقوم علىٰ الاقتراب النظمي الدولي من الثورات Systemic Approach. وهو يبحث في أثر النظام الدولي (**الشامل والإقليمي**) علىٰ الثورات، ويفسر مسارها علىٰ ضوء طبيعة هذه النظم وتأثيراتها وتدخلاتها. كما يبحث أيضًا في ما لهذه الثورات من آثار علىٰ النظام الدولي.

ومن ثم، فإن مقولة الدراسة وأسئلتها إنما تعكس أمرين: **من ناحية**، ما الجديد في الجيل الراهن للثورات العربية، وفي

(١) إذا كان العام الأول من الثورات قد كشف جانبًا من صورة أهداف التأثيرات الخارجية، فإن العام الثاني أكثر دلالة بالنسبة لحقيقة هذه الأهداف، وخاصةً بعد أن أكدت الإرادة الشعبية صعود الإسلاميين إلىٰ صدارة المشاهد الثورية. فإن تصاعد هجوم الثورة المضادة ضد منجزات الثورة في مصر منذ نهاية العام الثاني، ولاسيما ضد البرلمان وضد مرشحي الثورة للرئاسة، لم يكن هجومًا داخليًا فقط ولكن جاء متحالفًا مع قوىٰ خارجية إقليمية وعالمية. كذلك انكشف الصراع الإقليمي والدولي حول سوريا واليمن وليبيا.

قلبها الثورة المصرية، بالنسبة للأبعاد الدولية لدراسة الثورات، وخاصةً وأن هذه الثورات تقع في قلب منطقة تستعصي علىٰ إعادة التشكيل الذي تمارسه عليها منذ نهاية الحرب الباردة القوىٰ السائدة في النظام الدولي، وهو الأمر الذي أدىٰ إلىٰ تأخر وصول ثورات التحول الديمقراطي العميقة إلىٰ المنطقة مقارنة بمناطق أخرىٰ مثل أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. ومن ثم، فإن هذه الثورات العربية في ذاتها تمثل تحديًا لهذا النظام الدولي السائد في هذه المرحلة من تغيره، وبالتالي يطرح مستقبل السياسات الخارجية لدول المنطقة –الثائرة وغيرها– أسئلة حول القدرة علىٰ تحدي إعادة التشكيل بل واختبار هذا النظام الدولي السائد من حولنا ومدىٰ التغير الذي قد يصيبه خلال أزمته الراهنة.

ومن ناحية أخرىٰ، ما هي قنوات تأثير النظام الدولي في هذه الثورات وسياساتها الخارجية علىٰ اعتبار أن مستقبل هذه الثورات نجاحًا أو فشلًا، ليس نتاجًا للمحددات الداخلية فقط ولكن أيضًا الخارجية وخاصة النظمية الكلية منها؟ كما أن مستقبل هذه الثورات لن يكون مدخلا في تغيير النظم

الوطنية فقط ولكن مدخلا أيضًا في تغيير النظم الإقليمية والنظام العالمي نحو مزيد من العدالة والديمقراطية والإنسانية.

وبناءً عليه، فإن الدراسة تكسر الثنائية المعهودة للتمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي، حيث إن طبيعة المرحلة الراهنة من تطورات كلٍ من النظام الدولي والثورات تستدعي القفز علىٰ هذه الثنائية وتجاوزها، ومن ثم تفترض الاقتراب الكلي النظمي الذي يجدل، وليس فقط يربط، بين الداخلي والخارجي وبين الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وبين التاريخي والراهن في منظومة كلية.

ومن ثم، فإن هذه الدراسة تتكون من المحاور التالية:

المحور الأول عن الثورات والنظام الدولي: قراءة في الأدبيات النظرية والخبرة التاريخية، و**المحور الثاني** يبحث في حالة النظام العالمي الراهن المحيط بالثورات العربية ومن ثم يقدم قراءة في دلالة الأزمات العالمية الراهنة لاتجاه التأثير الخارجي علىٰ الثورات والعكس صحيح.

أما **المحور الثالث،** فيرسم خريطة الدوائر « **الخارجية** »

المؤثرة في الثورات العربية ويقدم خريطة الفرص والقيود النابعة من كل منها تجاه نماذج هذه الثورات. ويتوقف هذا المحور عند نموذج الثورة المصرية بقدر من التفصيل. وتطرح **خاتمة الدراسة** الدلالات الحضارية لأثر الصعود الإسلامي الراهن علىٰ مستقبل الثورات وتوجهها نحو الخارج.حيث إن جانبًا أساسًا من التساؤل عن موقف الخارج من الثورات مبعثه مدىٰ قبول النظام العالمي لهذا الصعود.

أولا: تأثير الخارج على مسار الثورات: قراءة في الأدبيات النظرية وفي الخبرات التاريخية العربية والإسلامية:

حين اندلعت الثورة في مصر ثم في دول عربية أخرىٰ، تساءلتُ سريعًا: كيف سيكون موقف المؤسسة العسكرية؟ وكيف سيكون موقف الخارج؟ ومع مواقف القوىٰ الغربية التي حاولت ادعاء أبوة الثورات، والتي لم تتخذ مواقف عدائية معلنة تجاهها، استيقظت ذاكرتي التاريخية وكذلك ذاكرتي النظرية، باحثةً في تاريخ الخبرات وواقع النظريات عن إجابة السؤال المركب التالي: كيف سيكون حال هذه الثورات في تلك المرحلة من تطور حالة النظام العالمي، وخاصة وأن بوادر الإسلامية تحيط بهذه الثورات؟

وفيما يلي نتائج قراءة في أدبيات نظرية وفي خبرات تاريخية:

(1) يتضح من قراءة الأدبيات النظرية عن الثورات، بأجيالها المتعاقبة [1]، كيف أن هذه الأدبيات أسقطت عند تحليلها ميكانيزم الثورات، (**الانفجار، المسار، المآل**) الأبعاد الخارجية لحساب التركيز أساسًا علىٰ هياكل وقوىٰ وعمليات الداخل.

مما يعني ضمنًا أن «**الخارجي**» هو بمثابة معطاة تمثل البيئة المحيطة بالثورة، وأن الثورات تقوم أساسًا لأسباب داخلية وليس خارجية.

ويجدر القول إن هذا النمط من الأدبيات هو الذي قدمه علماء الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، أو المؤرخون المطبقون لمنهاجية العلوم الاجتماعية. وهذا النمط إنما يجسد رؤية اجتماعية سياسية تقليدية في دراسة الظاهرة الثورية، باعتبارها ظاهرة داخلية بالأساس لا ترتبط بالخارجي.

(١) د.محمد صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة... حالة مصر، **السياسة الدولية**، العدد 184، إبريل 2011.

في حين أن المنظورات الحديثة في علم السياسة بصفةٍ عامة والعلاقات الدولية بصفةٍ خاصة تنطلق من الربط بين الداخلي والخارجي بطريقة متزايدة، وفي حين نلحظ أن علماء العلاقات الدولية لم يدلوا كثيرًا بدلوهم في التنظير للأبعاد الدولية للثورات وارتباطها بالسياسات الدولية أو النظام الدولي تأثيرًا وتأثرًا،(١) إلا أن «**فريد هاليداي**» أحد أهم أساتذة المدرسة البريطانية في العلاقات الدولية (**دراسات الشرق الأوسط بصفةٍ خاصة**) كسر هذه القاعدة وقدم دراسة نظرية مقارنة في علاقة أربع ثورات كبرىٰ (**الفرنسية، الروسية، الصينية، الإيرانية**) بالسياسة العالمية. (٢) ولقد صدر الكتاب في أعقاب نهاية الحرب الباردة، طارحًا سؤالًا مهمًا يستدعي التوقف عنده ألا وهو «**هل انتهىٰ عصر الثورات في العالم**»؟

الجدير بالملاحظة، أن كتاب «**فريد هاليداي**»، قد صدر في غمار ما يسمىٰ الجيل الرابع من النظريات عن الثورة (**نهاية**

(١) انظر التفصيل في:

Richard Saull, Review Of Revolution And World Politics, **Historical Materialism**, Vol 10, No 1,2002.

(٢) Fred Haliday, **Revolution And World Politics: The Rise And Fall Of The Sixth Great Power**, Macmilan, London, 1999.

الثمانينيات والتسعينيات)، وهو الجيل الذي اقترن بنهاية الحرب الباردة وليقدم خبرات ثورات أوروبا الشرقية وإيران من قبلها.

وإذا كان هذا الجيل الرابع قد مثل تراكمًا مقارنةً بما قبله، فيما يتصل بتحليل الثورات، إلا أن دراسة « **فريد هاليداي** » كانت تدشينًا –في إطار علم العلاقات الدولية– للبحث في مرحلة جديدة من النظام الدولي (**أحادي الهيكل والأيديولوجية**)، وما إذا كان سيشهد بدوره ثورات مثل التي شهدتها مراحل سابقة من تطوره التاريخي. فكل من الثورة الفرنسية والثورة الروسية اقترنت بمراحل تحول في النظام الدولي الأوروبي أساسًا والعالمي، كما دشنت الثورتان الصينية والإيرانية مرحلة أخرىٰ من تشكل النظام العالمي.

ودون إدعاء مناقشة حجج هذا الكتاب وإطاره النظري ومقولاته النظرية ونتائجه، يكفي التوقف عند منطلقه وفرضيته الأساس من ناحية، وعند مغزىٰ السؤال الذي طرحه «**هاليداي**» في مقدمة الكتاب من ناحية أخرىٰ بالنسبة لما اندلع من ثورات عربية.

أما المقولة الأساس التي ينطلق منها « **هاليداي** »، فهي أن الثورة كأيديولوجية وكظاهرة وعملية تاريخية هي ذات أبعاد دولية واضحة وخاصةً الثورات الكبرىٰ التي تعدت الحدود خلال القرنين (1789 – 1989) وكانت بمثابة ثورات ضد الحداثة الرأسمالية. وتمارس هذه الأبعاد الدولية تأثيرها في مستوىٰ: أسباب الثورة وتفسير اندلاعها، وكذلك مسار تشكلها ونتائجها وكيفية تأثرها بقوىٰ أخرىٰ وتأثيرها عليها.

هذا، والنماذج الثورية التي تناولها « **هاليداي** » عبر القرنين هي نماذج قامت ضد قوىٰ رأسمالية كان التهديد الأساس لها موجه من الخارج. بعبارة موجزة، فإن جوهر الكتاب هو أن العلاقات الدولية تمثل عاملا أساسًا إن لم يكن محددًا للظاهرة الاجتماعية للثورات، فبالرغم من أن الثورات تقع داخل دولة محددة وفي زمن محدد، فإنها تقع نتاج أزمات ذات جذور دولية كما أن عواقب التغيير الثوري والطريقة التي تمت بها يسهل منها النظام الدولي ويحفزها. ومن ثم، فإن « **هاليداي** » يركز علىٰ السبب الدولي لاندلاع الثورات، وكيف أن للثورات أهداف دولية وكيف تؤثر العوامل الدولية علىٰ مسارها.

وعن السؤال الذي طرحه هاليداي، والسابق الإشارة إليه وهو «**هل انتهىٰ عصر الثورات في العالم؟**» فيمكن طرحه علىٰ نحوٍ آخر كالآتي: إذا كانت الثورات الأربع كبرىٰ ثورات ضد الرأسمالية الحداثية أو الحداثة الرأسمالية، فإلىٰ أي حد تمثل نهاية الشيوعية مع انهيار الاتحاد السوفيتي والثورات في شرق أوروبا نهاية للثورات في العالم أي نهاية لتهديدات جديدة للنظام الرأسمالي العالمي في مرحلته الحالية (**العولمة والأمركة**)؟

ومما لا شك فيه، أن السؤال بصيغته هذه إنما يقصد مفهومًا محددًا للثورة وفقًا للتقاليد الماركسية، أي الثورة المرتبطة بالتغيير الجذري العنيف لقلب نظام قائم وبناء نظام جديد من خلال تعبئة وحركة الجماهير المسيسة من العمال والفلاحين (**المفهوم الماركسي للثورة**). ومن ثم، فهل العالم مع بداية التسعينيات أضحىٰ خاليًا من تلك القوىٰ الثورية حتىٰ يتساءل «**هاليداي**» هل انتهىٰ عصر الثورات؟

ويرىٰ Richarch Saull في مراجعته لكتاب «**هاليداي**» [1] أن الذي أضحىٰ يهدد النظام الاجتماعي الرأسمالي الدولي بعد عقد من انهيار الاتحاد السوفيتي هي "Rogue states" أي دول مسلحة بأسلحة دمار شامل وأسواق مالية ليبرالية غير مستقرة. ولم تعد المؤسسة agency القادرة علىٰ إحداث التحولات الاجتماعية والسياسية ممثلة في الشعوب التي تتحرك بجماعية وفقًا لمشروع إنساني نابع من وعي ذاتي بمساوئ النظام القائم، ولكن أضحىٰ مكمن التحول يوجد في المخرجات الأنانية والفوضوية لعلاقات السوق الرأسمالية. بعبارة أخرىٰ لم تعد الثورات « **الشعبية**» – الكبرىٰ هي مصدر التهديد للنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية.

هذا، ويمكن من ناحية أخرىٰ الإجابة علىٰ سؤال «**هاليداي**» من مدخل آخر وهو رؤىٰ أمريكية (**غير يسارية**) عن مسار الثورات في عالم الحرب الباردة. ومفاد هذه الرؤية أن عصر الثورات قد أفل وأن الثورات، كما بينت خبرة الستينيات والسبعينيات قد انتهت بالفشل، ومن ثم يصبح

(١) Richard Saull. Op. cit. P288-303.

السؤال هو: ما الذي يمكن عمله لتجنب الثورات؟

إن هذه المقولة جاءت في مضمون نص إنجليزي مترجم نشره العدد الأول من الإصدار الجديد الملحق بمجلة السياسة الدولية عدد أبريل 2011: اتجاهات نظرية، والذي تم تخصيصه للثورات.[1] واقترن هذا النص بتعليق عليه.

فإذا كان النص قد أفاض في تحليل الثورات (**نقلًا عن أدبيات نظرية رائدة في هذا المجال**)، فقد وصل إلىٰ الحديث عن أفول نجم الثورات، مشيرًا **على التوالي إلى الآتي:**

«علىٰ الرغم من تمتع فكرة الثورة بشعبية في الستينيات من القرن العشرين، فإنها نالت سمعة سيئة في السبعينيات. وبحلول الثمانينيات، كانت الكثير من الدول الراديكالية تحاول التراجع عن أنظمتها الثورية. ولم يكن هناك أي أمثلة إيجابية للثورات التي سارت بشكلٍ جيد...

... إن التوصل إلىٰ فكرة أن الثورات تنتهي بشكلٍ سيء

(١) إيمان أحمد رجب (محرر)، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (الثورات: المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية)**، العدد الأول، ملحق السياسة الدولية، العدد 184، مرجع سابق.

استغرق فترات طويلة من التجارب الثورية واسعة النطاق، ويمكن القول إن الوعود الثورية عادةً ما تكون مشرقة ومضيئة، لكن النتائج عادةً ما تكون سيئة، وإذا لم تر ذلك بنفسك فلن تصدقه. وبالنظر إلىٰ العديد من التجارب الثورية، تراجع الكثير من الثوريين المحتملين عن ثورتهم، ولهذا كان عقد الثمانينيات من القرن العشرين عقدًا محافظًا. وبحلول التسعينيات، كانت جماعات فقط مثل تنظيم القاعدة هي التي تريد الثورة...

إن الفكرة الأساسية في الفكر الثوري تتمثل في أن إعادة صياغة المجتمع أمر ممكن، وبدون ذلك فلن يقوم الكثيرون بثورات. وباكتشاف أن إعادة صياغة مجتمع تؤدي إلىٰ صعوبات مروعة ونتائج سيئة، يموت الحلم الثوري. ولكن هل معنىٰ هذا أننا لن نشهد موجة كبيرة أخرىٰ من الثورات؟ ليس بالضرورة، حيث إن هناك وفرة من الظلم في العالم، وهو ما يثير الغضب. وكما أشارت حنا أرندت، فإن الغضب يؤدي إلىٰ الثورة، والقدر الأكبر من مشاعر الغضب الآن يوجد بين المسلمين.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما الذي يمكن عمله لتجنب الثورات؟، والإجابة بسيطة لكن من الصعب تنفيذها، وهي تقديم إصلاحات للقضاء علىٰ مشاعر الظلم التي تقوم عليها الثورات» . (انتهىٰ الاقتباس)

ومن قراءة النص المترجم كاملا يثور السؤال: ما الغرض منه في هذه الآونة؟ وما الرسالة الكامنة وراء نشر هذا النص الذي يحمل رؤية سلبية عن الثورات كسبيل للتغيير الجذري وهي رؤية محملة بالنكهة الأمريكية. وفي هذا الإطار، يقدم تعليق د.أمل حمادة إجابة مهمة مفادها: (١)

«يمكن فهم فلسفة التعامل مع الموضوعات التي تبدو خارج السياق الأمريكي، وهو ما يعنينا كجماعة علمية مصرية بشكل مباشر. فمن المهم التعرف علىٰ فلسفة العلم في واحدة من كبريات مدارس العلوم السياسية، ومدىٰ قدرتها علىٰ الإلمام ببعض الظواهر السياسية وتفسيرها، خاصةً إذا ما كانت هذه الظواهر بعيدة الصلة عن الواقع الأمريكي

(١) د.أمل حمادة، تعليق نقدي: أبعاد التغير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة، **المرجع السابق**.

السياسي والاقتصادي والاجتماعي...

... وهذا التحليل (إشارةً إلىٰ مضمون النص المترجم) يطرح عددًا من النقاط التي تحتاج لنقاش، تتعلق النقطة الأولىٰ بأن هذا التحليل ينطلق من فلسفة تعلي من قيمة الاستقرار، وترىٰ في الثورات هدمًا لهذا السياق وطرح سيناريو مختلف به قدر كبير من عدم اليقين والاحتمالات اللانهائية لتطور المجتمع، وتفضل أن يكون تطور المجتمعات الإنسانية وفق سيناريو أكثر قدرة علىٰ التنبؤ والتحكم في المسارات، وهو ما يميز الفكر الحداثي الذي يعلي من فكرة قدرة الإنسان علىٰ التحكم شبه الكامل في الكون وعلاقاته من حوله بشكل يجعل كل الظواهر خاضعة له. من السهل علينا أن نتحفظ من حيث المبدأ علىٰ هذا التحليل وأن نرىٰ في الظاهرة الإنسانية في تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إمكانيات هائلة لتحقيق النمو البشري بما يعود –كما عاد سابقًا– بالخير علىٰ الجميع. كذلك، يفرض علينا سعي المجتمعات الإنسانية لتحقيق المزيد من الحريات والعدالة والكرامة، بكل الطرق المتاحة

أمامها، أن نفترض أنه يمكن إعادة النظر في خلاصة عدم جدوىٰ الثورات بشكل يسمح لنا بالقيام بتحليل مختلف للثورة والجدوىٰ منها». (انتهىٰ الاقتباس)

ويظل المسكوت عنه سواء في النص أو التعليق أكثر أهمية، وهو المتصل بالأبعاد الدولية في الثورات –وبالمعنىٰ الذي شرحه « **هاليداي** »، كيف نريد لثورة أن تؤثر في النظام الدولي القائم؟ وكيف يقيد الأخير هذه الثورة؟ والأهم هو ما نمط هذه الثورة كبرىٰ أم صغرىٰ؟

فمما لاشك فيه، أن الرؤية الناقدة للثورات وخاصةً الصغرىٰ (**التي وقعت في الستينيات والسبعينيات**)، لا تقتصر علىٰ مساوئها الداخلية، ولكن تعني –وهذا هو المسكوت عنه– أن النجاح كان لابد وأن يؤثر في توازن القوىٰ الدولية وحالة العلاقات الدولية ذلك لأن هذه الثورات، لم تكن في أغلبها إلا نتاج لعبة الصراع علىٰ النفوذ العالمي بين القطبين في عالم الحرب الباردة، وهي لم تكن ثورات شعبية ابتداءً، ولكن انقلابات نخب عسكرية بالأساس اجتذبت مساندة قطاعات من الشعوب. ومن ثم، فالمسكوت عنه الأهم، في

النص والتعليق، هو التدخلات الخارجية والضغوط الخارجية المتمثلة في الثورة المضادة من الداخل ومن الخارج، ودورها في احتواء وحصار الثورات والتأثير علىٰ مسارها بأشكالٍ مختلفة وبأدوات متنوعة من أهمها الانقسامات الفكرية والأيديولوجية الداخلية. فإن مواطن الخلل في الخبرات الثورية التي رصدها النص لا تقتصر علىٰ أسباب داخلية فقط، كما أراد أن يؤكد، ولكن أين دور الأبعاد الدولية؟ وأين تسكين هذه الثورات في لعبة الصراع العالمي في مرحلة الحرب الباردة[1]؟

(2) ويتضح من القراءة في الخبرات التاريخية هذا المسكوت عنه بدرجة أكبر، وذلك بالتمييز بين أجيال وأنماط

(١) من أحدث الدراسات النظرية عن الثورات والعلاقات الدولية ذات الأبعاد النظرية والتطبيقية مجموعة الدراسات التي أعدها شباب المدرسين المساعدين من تخصص العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية. انظر: أميرة أبو سمرة، أماني غانم، الثورة والنظرية الدولية، (في): د.نادية مصطفىٰ، أمل حمادة (تحرير)، **الثورة ودراسة العلوم السياسية**، (المؤتمر الأول لشباب المعيدين والمدرسين المساعدين بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة)، يونيو 2011. (تحت الطبع)
- انظر أيضًا: دلال محمود، الثورات العربية ونظرية الدومينو (في): المرجع السابق.

من الثورات. فبعد عصر الثورات الكبرىٰ، فإنه منذ نهاية القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين توالت موجات من الثورات الصغرىٰ في دوائر « **الجنوب** » ومنها دائرتنا العربية الإسلامية بالأساس ذات أنماط مختلفة: ثورات مقاومة الاستعمار والتحرير والاستقلال (**ثورة الشعب المصري ضد الحملة الفرنسية وصولا إلىٰ تولية محمد علي، ثورة الشهيد إسماعيل ضد محاولة الاحتلال البريطاني للهند، ثورة الشهيد شامل ضد محاولة الاحتلال الروسي للقوقاز، ثورة عرابي ضد التدخل البريطاني واستبداد الخديو، ثورة المهدي في السودان ضد الإنجليز، ثورة عبد القادر الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، ثورة عمر المختار ضد الاحتلال الإيطالي لليبيا، ثورة الشريف حسين علىٰ الدولة العثمانية، ثورة أتاتورك علىٰ الاحتلال الأجنبي وعلىٰ نظام الخلافة الإسلامية، ثورة مصدق علىٰ النفوذ الأجنبي المساند للشاه في إيران، ثورة عبد الناصر علىٰ الملكية والاحتلال، الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي**) ثورات الصراع الأيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية (**انقلابات عسكرية**

في معظمها) في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وخاصةً في الستينيات والسبعينيات، وصولا إلىٰ الثورة الإسلامية الإيرانية ضد نظام الشاه المستبد والتابع للغرب، ثم وصولا إلىٰ ثورات شرق أوروبا منذ 1989 **(والتي بدأت إرهاصاتها في بداية الثمانينيات)** وهي ثورات من أجل التحول الديمقراطي بالإصلاح وفق النموذج الغربي التمثيلي الرأسمالي، فهي ليست ثورات راديكالية عنيفة بالمفهوم الماركسي، وقد سبقها في ذلك بداية توجه التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، وصولا الآن إلىٰ الثورات العربية.

ومما لا شك فيه أيضًا، أن الدراسة المقارنة بين هذه الموجات والأنماط لتبين الفارق بين مفهوم « **الثورة** » وفق التقاليد الماركسية (**الثورتان الروسية والصينية**)، ومفهوم «**الثورة** » وفق التقاليد الوطنية (**ضد الاستعمار**) ومفهوم الثورة وفق التقاليد الليبرالية (**ضد النظم العسكرية والنظم الاستبدادية**) ومفهوم الثورة الإسلامية (**وفق التقاليد الشيعية)**. وجميعها موجات وأنماط كان لفشلها أو نجاحها

تأثيرات متباينة في هيكل النظام الدولي ومنظومة قيمه بل وكان لطبيعة توازنات النظام الدولي القائم وتدخلاته تأثيرها علىٰ مآل هذه الثورات اكتمالا أو نقصًا. فإذا كانت الثورات الشعبية الكبرىٰ الفرنسية ثم الأمريكية ثم الروسية ثم الصينية ثم الإيرانية قد أحدثت تأثيرًا دوليًا كبيرًا وجذريًا فيمكن أن نفهم كيف في عصر «**الدور العالمي الأمريكي**» كان لابد وأن يكون للنظام الدولي السائد والمحيط بالثورات أهمية كبيرة، من حيث كونه حليفًا مع أو ضد الثورات ومن حيث كون طبيعة الثورات وأهدافها تستقم ومصالحة أم لا؟ بعبارة أخرىٰ، فإن الثورية السلبية، وفق النص الأمريكي المشار إليه عاليًا، هي ليست الثورة بالمفهوم الماركسي فقط ولكن ضم إليها « **الثورات الإسلامية** » أيضًا وجميعها تحدت هيمنة النظام الرأسمالي العالمي وحلفائه في الداخل، ولذا تعرضت لتدخلات خارجية متنوعة الأشكال لاحتوائها أو إفشالها.

ولم تعدم السياسة الأمريكية والسياسات الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين سبل التدخل ضد كافة أنماط الثورات بأدوات وآليات متنوعة، ومن بينها استراتيجية

التلاعب بعقول وقلوب قادة الثورات، علىٰ النحو الذي أفرط مثلا في شرحه « **كوبلاند** » في كتابه عن سيرة علاقته بعبد الناصر، وهو الكتاب الذي علق عليه وأعاد تقديمه المرحوم أ.د.توفيق الشاوي[1]. كما يمكن الإشارة أيضًا إلىٰ كتابٍ مهم صدر في بداية الستينيات حرره عالم العلاقات الدولية «**مورتون كابلان** » بعنوان « **ثورة في السياسات العالمية** »[2]، قدم فيه نصائح للسياسة الخارجية الأمريكية كان دافعها ما وصفه «**كابلان**» بأنه انتهاك السياسة الأمريكية لنفسها وهي تحاول -بنجاحٍ متضائل- الدفاع عن الوضع الدولي القائم وعما يجب أن يكون عليه العالم وفق الرؤية الأمريكية؛ ذلك لأن عدم فعالية استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية في تلك المرحلة -وفق رؤية « **كابلان** »- إنما تنبع من سببين: أحدهما عدم الفهم المناسب للقوىٰ التي تعيد تشكيل العالم

(١) انظر: د.توفيق الشاوي، **الدبلوماسية والمكيافلية في العلاقات العربية الأمريكية خلال عشرين عامًا (1947-1967): دراسة وتحليل حول كتاب «لعبة الشعوب»**، منشورات العصر الحديث، القاهرة، 1971.

(2) Morton Kaplan, **The Revolution In World Politics**, Wiley, New York, 1962 .

والعديد منها ذو تأثير ثوري، والسبب الثاني هو التركيز علىٰ المصالح الداخلية وإمكانية حمايتها بسياسة العزلة.

بعبارة أخرىٰ، حذر « **كابلان** » الولايات المتحدة من الأوضاع الثورية في العالم الثالث بصفةٍ خاصة. ولكن لماذا؟ هل لاحتوائها ومنع تحقيق أهدافها لما فيه من إخلال بميزان القوىٰ العالمية، أم لدعمها؟

لقد رفض « **كابلان** » الرؤية التي تصف اتجاه الحياد في ذلك الوقت بأنه غير أخلاقي، كما رفض وصف دول عدم الانحياز بأنها غير مسئولة، ونبه إلىٰ أنها تمثل ثلث سكان العالم وأنها يمكن أن تساند الغرب بقدر ما يمكن للغرب أن يساندها.

ومن الواضح أن منحىٰ «**كابلان**» نحو نظام عالمي جديد New World Order لم يكن هو منحىٰ السياسة الأمريكية التدخلية خلال الحرب الباردة بكافة الأدوات وخاصةً احتواء وتقييد الثورات بكافة الطرق وحتىٰ تحقق للولايات المتحدة الانتصار، بدون حرب كبرىٰ علىٰ الاتحاد السوفيتي وحلفائه.

وفي المقابل، وبديلا عن كافة أنماط الثورات (**الصغرىٰ**) التي استمرت القوىٰ الغربية في احتوائها وتقييدها وأحيانًا توظيفها، أضحىٰ أسلوب التحول الديمقراطي التدريجي هو البديل السلمي الإصلاحي للتغيير المقبول من الغرب وشريطة أن يكون وفق النموذج الليبرالي التمثيلي الرأسمالي. ومن ثم اختفت بالفعل في أدبيات النظم المقارنة والعلاقات الدولية، مفاهيم الثورات ونظرياتها في مقابل صعود مفاهيم حقوق الإنسان والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي والمجال العام والتيار الرئيس والإصلاح التدريجي السلمي دون عنف. كما حلت مفاهيم دراسات السلام، واللاعنف، والمقاومة المدنية محل مفهوم الثورات الذي شاع قبل أكثر من عقدين.

ولقد دافع الغرب عن هذه المفاهيم لأنه يفترض بها تحقق أمران: التحول للنمط الغربي في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي يركز علىٰ النخب والأطر العلوية دون الجماهير، مع استمرار روابط التبعية مع النظم المتحولة في إطار نظام عالمي يهيمن عليه النموذج الحضاري الغربي

الرأسمالي. وهو نظام عالمي غير عادل سياسيًا أو اقتصاديًا أو إنسانيًا، وتتعدد الدعوات لتغييره وتحوله إلىٰ نظام أكثر عدالة وإنسانية، ومن خلال ما يسمىٰ « **الديمقراطية العالمية** » أو العدالة العالمية، أو المجتمع المدني العالمي، ومن خلال مقولات بعض الأطر النظرية (**مثل النظرية النقدية**) التي تمثل ثورة معرفية علىٰ الحداثة الرأسمالية وعلىٰ المركزية الحضارية الغربية[1].

إن خلاصة التحليل السابق، من واقع الأدبيات النظرية ومن واقع الخبرات التاريخية لتبين لنا مدىٰ أهمية السؤال الذي طرحه « **هاليداي** » ومدىٰ أهمية محاولة الإجابة عنه (**والسابق طرحها**)، ليس لترفٍ علمي ولكن لأغراض عملية تتصل بصفةٍ خاصة بفهم الوضع الحالي للأبعاد الدولية للثورات العربية (**مستقبل تأثير النظام الدولي**) والأهم أيضًا هو فهم أسباب انفجار هذه الثورات في حد ذاتها وطبيعة ما تم إنجازه منها (**حتىٰ الآن**) وخاصةً في مصر وتونس. فإن انفجار

(١) د.نادية محمود مصطفىٰ، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور إسلامي في علم العلاقات الدولية، **مرجع سابق**.

هذه الثورات في حد ذاته كان ضد كل التحليلات المشار إليها عاليًا عن أفول نجم الثورات، وخاصةً في المنطقة العربية، في ظل آثار توازن القوىٰ العالمية منذ نهاية الحرب الباردة. بل لقد كان اندلاع هذه الثورات تأكيدًا لفشل مناهج الإصلاح التدريجية والشكلية لنظم مستبدة وفاسدة كانت حليفة لمن يدعي الدعوة إلىٰ إصلاحها، كما أن هذا الاندلاع كان بمثابة إجابة إبداعية من الشعوب الثائرة علىٰ سؤال طالما تجادلت حوله النخب، وطالما مثل معضلة أمام فكر المقاومة والمعارضة الوطنية بكافة تياراتها: كيف يمكن كسر جمود الإصلاح وفشله؟

وإذن، ماذا بعد المفاجأة بالثورة المصرية وقبلها الثورة التونسية؟

أليس متوقعًا، وفق التحليل السابق، أن يتحرك النظام الدولي السائد لاحتواء هذه الثورة (وغيرها من الثورات العربية) والعمل علىٰ إجهاضها حتىٰ ولو لم تكن ثورة راديكالية (انتهىٰ عصرها) أو ثورة إسلامية (أي علىٰ غرار إيران)؟ أم يمكن تصور أن هذا النظام الدولي سيتجه لاحتواء

الثورات ولتقييدها حتىٰ لا تحقق استقلالية كاملة؟

والأهم هو هل حالة توازن القوىٰ وموضع الولايات المتحدة منها مقارنةً بالقوىٰ الكبرىٰ الآن بعد عقدين من نهاية الحرب الباردة تسمح بما سمحت به خلال الستينيات والسبعينيات من احتواء وتقييد الثورات في العالم الثالث أم أن نموذج الثورة المصرية المغايرة، (**ورغمًا عن كل تحديات الثورة المضادة الداخلية والخارجية**) سيفتح السبيل أمام سؤال آخر: كيف تصبح مصر الثورة والثورات العربية اختبارًا لحقيقة مقولات وسياسات النظام الدولي السائد عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية؟ وهل سيدعم هذا النظام الدولي التحول الديمقراطي في العالم العربي والناتج عن ثورات شعبية وليس انقلابات نخبوية، بلا شروط وحتىٰ لو كان يشهد صعودًا إسلاميًا؟

إن الإجابة علىٰ الأسئلة السابقة، التي تبلورت في عقلي وأنا أفكر حين اندلاع الثورات في مآلها، تطلبت ثلاثة أمور: **من ناحية** : استقراء حالة النظام الدولي الراهن وما يواجه من تغيرات بحثًا عما يمكن أن تضيفه هذه الثورات العربية من

تحديات أمامه (**وخاصةً في ظل الصعود الإسلامي**)، **ومن ناحية أخرىٰ:** استقراء واقع أنماط التدخلات الخارجية في الثورات العربية برؤية كلية عامة مع قدر من التخصيص لحالة الثورة المصرية، لما لها من تأثير مركزي علىٰ حال النظام العربي برمته، **وأخيرًا:** أثر الصعود الإسلامي علىٰ مآل الثورات وتوجهها الخارجي الراهن والمأمول لمواجهة تحديات النظام الدولي. ويتناول المحوران الثاني والثالث، ثم الخاتمة هذه الجوانب الثلاثة.

ثانيًا: النظام العالمي بين الإصلاح والتحول قراءة دلالة الأزمات العالمية وموضع الثورات العربية منها:

سؤال يتكرر مع كل واقعةٍ كبرىٰ، وما أكثرها هذه الوقائع عبر القرن الفائت، هل يدخل العالم عصرًا جديدًا؟ وهل يشهد نظامًا دوليًا جديدًا؟ وما قدر الاستمرارية والتغير؟ وفي قلب هذه الأسئلة عن حالة «**العالم**»، كان يقع عالمنا العربي والإسلامي بثوراته وتحولاته الداخلية والخارجية.

1- وقد تكرر هذا السؤال خلال القرن العشرين مراتٍ ثلاث؛ بعد الحرب العالمية الأولىٰ ثم الثانية ومع نهاية

الحرب الباردة، حيث تخلل المراحل بين هذه الواقعات الكبرىٰ أنماط عدة **من التفاعلات النظمية:**

- أزمات اقتصادية عالمية، ثورات وطنية ذات تداعيات إقليمية وعالمية، حروب استقلال، أزمات وحروب إقليمية – عالمية.

وقد مثلت جميع هذه التفاعلات النظمية، كل في زمانه ومكانه، اختبارًا للنظام الدولي القائم وخاصةً من حيث توازن القوة العالمي بين القوىٰ الكبرىٰ في النظام، سواء من الفضاء الرأسمالي الليبرالي أو الشيوعي التسلطي. أما بقية العالم ، فكان إما مستعمرًا أو ثائرًا للتحرير والتنمية والاستقلال، كما كان مفعولا به وموضوعًا لتوازنات القوىٰ أو فاعلا يحاول إيجاد طريق ثالث متحديًا هيمنة النظام الدولي السائد، بهيكله أو منظومة قيمه.

هذا، وكانت دائرتنا العربية والإسلامية، دائمًا –في قلب هذه التفاعلات النظمية، في ذاتها وكجزء من منظومة فرعية أكبر: العالم الثالث أو الجنوب. والجدير بالتذكرة هنا أن

الاهتمام بدراسة التحولات العالمية، ليست غاية في حد ذاتها، وإلا تكون ترفًا علميًا، ولكنها وسيلة لتقدير وفهم الأطر النظمية المحيطة بعالمنا، فهي شديدة التأثير علينا كما كانت تفاعلاتنا دائمًا اختبارات لحالة هذه الأطر وتحولاتها.

إلا أنه من الجدير بالملاحظة -كما سنرىٰ- أن المنشغلين بالدراسات الدولية النظمية، من الدوائر الأكاديمية الغربية لا يُعطون هذه الرابطة اهتمامهم الأساس، وعلىٰ العكس لابد وأن تنطلق دراسات دوائرنا الأكاديمية والحركية من متطلباتنا أساسًا.

وإذا كان الربع الأخير من القرن العشرين قد شهد تراكم مؤشرات التغير في النظام الدولي والتي كشفت بعد ذلك عن نهاية الحرب الباردة ونهاية هيكل الثنائية القطبية، وهو ما بدا حينئذ علىٰ أنه انتصار بلا حرب وهيمنة للنموذج الحضاري الغربي بقيادة أمريكية، وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد دشنت التصورات حول مستقبل الهيمنة الأمريكية في ظل العولمة، فإن الألفية الثالثة دشنها أكبر تحدي لهذه الهيمنة المفترضة، ألا وهو الهجوم في 11 سبتمبر 2001 علىٰ برجي

التجارة العالمية في نيويورك وعلىٰ البنتاجون في واشنطن. ذلك الحدث الذي وظفته الولايات المتحدة تحت ذريعة استراتيجية الحرب علىٰ الإرهاب لإحكام هيمنة الإمبراطورية الأمريكية علىٰ العالم: مركزية القوة العسكرية الأمريكية، والسيطرة علىٰ الاقتصاد العالمي، ودعم نشر منظومة القيم الغربية الحضارية (**السياسية والاقتصادية والثقافية**)[1].

(١) في مراجعة أدبيات علم العلاقات الدولية عن استراتيجيات القوىٰ الكبرىٰ حول التغير في هيكل النظام الدولي وحالة النظام الدولي (التغير أو الاستمرار)، منذ نهاية الثمانينيات، وعند نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية، وفي ظل العولمة وعند 11/ 9/ 2001، انظر هذه المراجعة في الدراسات التالية:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، القوتان الأعظم والعالم الثالث من الحرب الباردة إلىٰ الحرب الباردة الجديدة، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، أكتوبر 1986.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، القسم الأول، (في): **تقرير الأمة في عام** (1992) 1412هـ ، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، 1993.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، أزمة الخليج الثانية والنظام الدولي الجديد ، (في): د.أحمد الرشيدي (محرر): **أزمة الخليج والأبعاد الدولية والإقليمية**، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أكتوبر 1991.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، **القوىٰ الثانوية والنظام الدولي**، جامعة القاهرة: مؤتمر مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992.

ومن ثم، كان مسلسل الحروب الإقليمية خلال العقد الأول من القرن الواحد وعشرين (**أفغانستان، العراق**)، تحت ستار استراتيجية مكافحة الإرهاب، تفعيلا لاستراتيجية القرن الواحد والعشرين الأمريكية. وهي الحروب التي أنهكت، القوة الأمريكية العالمية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ناهيك عن الهجوم الذي تعرضت له سواء في الداخل أو الخارج، منظومة القيم التي ادعت الإدارة الأمريكية العمل علىٰ حمايتها ونشرها في العالم كسبيل لتحقيق سلامته واستقراره ورخائه[1].

- د.نادية محمود مصطفىٰ، **التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي**، (في): أعمال مشروع التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، رابطة جامعات الدول الإسلامية، القاهرة، نوفمبر 1999. (الفصلان الأول والثاني)
- د.نادية محمود مصطفىٰ، العولمة وحقل العلاقات الدولية ، (في): د. سيف الدين عبد الفتاح، د. حسن نافعة (إشراف وتحرير) : **العولمة والعلوم السياسية**، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (1) العام الجامعي 1998- 1999، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية، 2000. =
= - د.نادية محمود مصطفىٰ، أولىٰ حروب القرن الواحد والعشرين: رؤية أولية، **السياسة الدولية**، 2003.

(١) حول هذه الحروب وأثارها العالمية والإقليمية – فكريًا ومؤسسيًا-:
- العدوان علىٰ العراق، **أمتي في العالم (كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي)**، العدد السادس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة،

2- ومع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 تجدد السؤال، ولكن علىٰ نحوٍ آخر: هل سيمر النظام الرأسمالي العالمي بتحول، حيث إن هذه الأزمة وتداعياتها هي الأخطر والأشد، أم أن هذه مجرد أزمة أخرىٰ من أزماته المتكررة عبر القرن سيستطيع النظام الرأسمالي إدارتها؟ وبعد النقاش حول مؤشرات قيادة أمريكا للعالم بعد نهاية الحرب الباردة واتجاه النظام الدولي نحو الأحادية، فإن نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة شهدت السؤال حول فرص استمرار هذه القيادة والعقبات التي تواجهها، نظرًا لما أضحت تواجهه تلك القيادة من أزمات داخلية وخارجية.

وهكذا، مع نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، ومع تزايد صعوبات الاقتصاد الأمريكي والعالمي ومع تكرار الأزمات السياسية والعسكرية عالميًا، اقترن السؤالان التاليان بقوة: هل يدخل النظام العالمي مرحلة تحول في هيكل القوة

1425هـ/ 2004.

- الأمة ومشروع النهوض الحضاري: حال الأمة 2008 **أمتي في العالم (كتاب غير دوري)**، العدد الثامن، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1430هـ/ 2009م.

العالمية تفقد فيه الولايات المتحدة قدرتها علىٰ قيادته بمفردها؟ وهل يشهد نظام الرأسمالية العالمية بدوره تحولا جذريًا؟

بعبارةٍ أخرىٰ، وبعد أن كانت الأسئلة طوال مفاصل التغير عبر القرن العشرين تتصل أساسًا بمركز القوة القائدة للنظام الدولي: أوروبية أم أمريكية أم أسيوية (**روسيا، واليابان، والصين**)، لا في ظل نظام رأسمالي عالمي يتكيف مع أزماته المتكررة ويخرج منتصرًا في كل مرة، وبعد أن كانت الأسئلة تدور حول سبب التراجع الأوروبي ثم السوفيتي وتفكك إمبراطوريته، أضحت الأسئلة تدور حول أمرين معًا: حال القيادة الأمريكية للعالم وتوجه الدور الأمريكي العالمي من ناحية، ومآل النظام الرأسمالي العالمي وحالة النظام العالمي (**استقرارًا أو أمنًا**) من ناحيةٍ ثانية.

وبدا مع نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة تأكُد أن العالم يمر بأزمة مزدوجة: أزمة الرأسمالية العالمية والليبرالية وأزمة قيادة العالم، ناهيك عن أزمةٍ ثالثة هي أزمة منظومة القيم في النظام العالمي، تلك الأزمة التي كشفت عنها الجدالات

حول نمط العلاقات بين الأديان والثقافات والحضارات (**صراعًا أم تعاونًا**) وهي الجدالات التي ظهرت في التسعينيات ثم برزت منذ أحداث سبتمبر 2001، سواء في الدوائر الأكاديمية أو السياسية. وبينت هذه الجدالات صعود وزن الأبعاد الثقافية والأبعاد القيمية في العلاقات الدولية. ولقد تجدد الاهتمام بها، بعد أن ظل الاهتمام مُركزًا علىٰ الأبعاد المادية أساسًا، علىٰ نحوٍ أضحت فيه هذه الأبعاد الثقافية في صميم سياسات القوىٰ العالمية الجديدة منذ 2001. وهذه السياسات العالمية وإن كان يبدو طوال العقد الأول من الألفية الجديدة أنها تُدار أساسًا بالقوة العسكرية والدبلوماسية الغربية، ولو بقيادة أمريكية، إلا أنها كانت تنجدل بقوة بالأبعاد الثقافية لتبرير استراتيجية مكافحة الإرهاب ولتنفيذها، وهي الاستراتيجية التي استهدفت الشعوب أيضًا وليس النظم والحكومات فقط، ومن ثم فرضت أهداف هذه الاستراتيجية وغاياتها أدوات وسبل جديدة للتعامل مع قضايا الثقافة والهوية باعتبارها من صميم قضايا السياسات العالمية. وهو الأمر الذي أفسح الطريق أمام

الجدال حول منظومات القيم الحضارية المتقابلة (**أو المتصارعة أو المتنافسة**) علىٰ الصعيد العالمي، وعلىٰ نحوٍ غير مسبوق من حيث الدرجة أو التكرار(١).

ولذا؛ برزت الدعوات إلىٰ « **التعددية في المنظورات الحضارية** »، باعتبارها سبيلا لحل أزمة الحضارة العالمية الراهنة، وسبيلا لتحقيق عالم أكثر أمنًا وعدالة(٢).

ومن ثم، فإن النقاش الدائر منذ 2008 في الدوائر الأكاديمية والسياسية والذي تأكد مع 2011 وازداد تبلورًا وتركيزًا إنما هو نقاش حول أزمات ثلاث متزامنة: أزمة قيادة النظام الدولي مع « **انحدار** » القوة الأمريكية وصعود مراكز قوة أخرىٰ، وأزمة هيكلية في بنية النظام الرأسمالي العالمي،

(١) انظر أبعاد هذه الجدالات النظرية والتطبيقية في:
- د.نادية محمود مصطفىٰ، جدالات حوار/ صراع الحضارات: إشكالية العلاقة بين السياسي- الثقافي في خطابات عربية وإسلامية، **السياسة الدولية**، العدد 168، إبريل 2007.

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال:
-Fabio Petito and Pavlos Hatzopoulos (Eds), **Religion in International Relations: The Return from Exile… Culture and Religion in International Relations,** Palgrave Macmillan, June 2003.

وأزمة منظومة القيم الحاكمة: الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية التمثيلية في مقابل ديمقراطية العدالة الاجتماعية التشاركية، ومركزية الحضارة الغربية في مقابل تعددية المنظورات الحضارية كمصادر للتغيير والتحول المأمول في النظام العالمي. ذلك؛ لأن النظام الدولي (**أو العالمي**) ليس مجرد هيكل قوة سياسية (**توزيع القوة العالمية**) ولكنه أيضًا هياكل اقتصادية واجتماعية ومنظومة قيم، ناهيك بالطبع عن العوامل البيئية المحيطة والتي تمثل مدخلات لهذا النظام سواءً من مصادر وطنية أو إقليمية أو مصادر نظمية عالمية. ولعل أهم هذه العوامل هي الثورات المتلاحقة: الصناعية، التكنولوجية، ما بعد الصناعية، المعلوماتية والاتصال، وكذلك حالة العولمة وعملياتها. وهذه العوامل، وغيرها كانت دائمًا ذات تأثير نظمي علىٰ العلاقات الدولية (**أثر اكتشاف الأسلحة الذرية علىٰ النظام الدولي، أثر ثورة المعلومات والاتصال في الاقتصاد العالمي والدول القومية** ...). وإهمال هذه العوامل وتغيرها يؤدي بالبعض

لأن يعجز عن التمييز بين مؤشرات التغير أو التحول النظمي وبين أسبابه وبين نتائجه(١).

وتمثل هذه الثلاثية –المشار إليها عاليًا– قدر التعقد الذي وصلت إليه دراسة « **التغير – التحول في النظام الدولي** » مقارنةً بعقودٍ ثلاثة سابقة حين أحدث كتاب « **هولستي** » في هذا المجال اختراقًا نوعيًا في الدراسات النظمية (٢). ولكنه كان اختراقًا في ظل هيمنة المنظور الواقعي علىٰ دراسة العلاقات الدولية، في هذه المرحلة وبداية الجدال الثالث الكبير بين منظور الواقعية وبين ما سُمي في هذه المرحلة بما بعد السلوكية أو التعددية أو...(٣). إلا أن الجدال الراهن إنما

(١) حول التمييز بين أسباب ونتائج التغير أو التحول النظمي العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، وحول نتائجه كما تقدمها أدبيات نظرية العلاقات الدولية انظر:

– مروة فكري، **تأثير التغيرات العالمية علىٰ الدولة القومية خلال التسعينيات (دراسة نظرية)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،، 2006. (إشراف: د.نادية مصطفىٰ) (الفصل الأول).

(2) **K.j Holsti: Change in International system *essays on the theory and practice of international relations,*** Elgar Publishing Limited, Edward**, 1991.**

(٣) انظر أبعاد هذا الجدال في:

تُشارك فيه بقوة –ومنذ ما يقرب من العقدين، المدرسة النقدية البنائية [1]، ومن هنا مغزىٰ استدعاء الحديث عن

– د.نادية محمود مصطفىٰ: نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلىٰ منظور جديد، السياسة الدولية، العدد 82، أكتوبر 1985.

– د.إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية** ، دار ذات السلاسل، الكويت، ص 24– 57.

(١) حول أبعاد الجدال في هذه المرحلة (ما بعد الحداثة، ما بعد الوضعية)، التي تجدد فيها الاهتمام بالقيم وموضع المدرسة البنائية والنقدية منه انظر:

- John Lewis Gaddis, International Relations Theory &the End of the Cold War, **International Security**, Vo 17, No3, 1992/ 1993, pp. 6-29, pp. 53-57. =

– ستيفين والت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات عدة، ترجمة: منير كمال، في: **الثقافة العالمية**، رقم 89، 1998، ارجع إلىٰ النص الأصلي في:

Steven Walt, International Relations: One World, Many Theories, **Foreign Policy**, Spring 1998.

- Jack Snyder: One World Rival Theories, **Foreign Policy**, Nov./ Dec. 2004.

– أماني غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، القاهرة، 2007، (الجزء النظري).

– د.نادية محمود مصطفىٰ ، إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، بحث مقدم إلىٰ مؤتمر "حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز)" فبراير 2007، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد. (تحت الطبع). كذلك، انظر الدراسة المزيدة في: المعهد العالمي للفكر الإسلامي: **المنهجية الإسلامية**، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.

– د.نادية محمود مصطفىٰ، إعادة تعريف السياسي في العلاقات الدولية، (في): د.نادية محمود مصطفىٰ، إشراف وتحرير: **علم السياسة: مراجعات نظرية**

منظومة قيم النظام الدولي كبعدٍ ثالث بين البعدين السابق تركيز الواقعية عليهما وهما؛ هيكل القوة السياسية والعسكرية وهيكل القوة الاقتصادية.

ولهذا؛ فإن النقاش يدور الآن حول "التحول" في النظام العالمي وليس مجرد "التغير" في بعض مكوناته، بالتركيز علىٰ مؤشرات أسبابه ونتائجه سواء علىٰ مستوىٰ قيادة النظام أو هيكل النظام الرأسمالي العالمي أو منظومة قيمه. فالنقاش

ومنهاجية، قسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، 2004.

- Steve Smith, Singing Our World in to Existence: International Relations Theory & September 11, **International Studies Quarterly,** No 48, 2004,, pp. 499- 515.
- Alexander Wendt, **social theory of international politics,** Cambridge University Press Cambridge, 1999. (مترجم للعربية).

- Robert M.A Crawford, Darry1 Jarvis (eds.), **IR- still an American Social Science? Toward diversity in international thought**, 2000 .
- The metaphysics of world affairs, pp . 1- 12.

– كنود إيريك يورقنسن، نحو علم اجتماعي من ستة قارات: العلاقات الدولية، =
=ترجمة: عبد الله راقدي،**مجلة العلاقات الدولية والتنمية** 4 :6 ديسمبر2003.
http://www.geocities.com/adelzeggagh.html

- Reuniting Ethics and Social Sciences: the oxford handbook of IR, Ethics and IR, vo.22.3 (fall 2008), Christian Reus-smith, Duncan Snidal.

الأكاديمي الآن –وخاصةً من جانب المدرسة النقدية والمدرسة البنائية الجديدة، قد تمحور خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة حول العناوين التالية: الأزمة النظمية العالمية، الأزمة والتحول، العولمة والأزمة العالمية، التوجه جنوبًا[1].

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

- East Asia Institute (2011): National Security Panel Report: Post-crisis world order: Security, Economy, Environment, and Culture, South korea, April 2011.
- Henry Kissinger, The chance for a new world order, **The New York times**, 12/1/2009. =
=- Andrew Gamble, New world order? The Aftermath of financial crisis**, Political Insight Magazine (political Studies association)**, issue: of September 2011.
- G. John Ikenberry, The future of Liberal world order: nternationalism After America, **Foreign Affairs**, vol. 900, No. 3, May/June 2011.
- G.J ohn Ikenberry: The Futre of the Liberal World Order, **Foreign Affairs**, vol. 900, No. 3 May/ June 2011, pp56- 68.
- David A.Lake, Making America Safe for the world: Multilateralism and the Rehabilitation of US Authority**, Global Governance,** No: 16, 2010, Pp 471- 484.
-Sheng Ding, Analysing Rising Power From the Prespective of Soft Power: a new Look at Chaina's rise to the status que power, **Journal of Contemporary Chaina**, 19 (64), March 2010.
-Thomas Wilkins, The new "Pacific Century" and the rise of Chaina: an international relations perspective, **Australian Journal of International Affairs,** Vol. 64, No. 4, August 2010.
- Ioana Puscas, Re-Thinking 'Normative Power Europe" from a Historical Perspective: Non-European Integration and the "Normative Shift", **Alternatives: Turkish Journal of International Affairs,** Vol. 8, No. 3, Fall 2009.

وكانت الجولة السابقة من النقاش قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008، وفي نطاق الاهتمام بما يُسمىٰ دراسات التغير العالمي Global Change محورها: الحكم العالمي الرشيد Global Governance، الديمقراطية العالمية Global Democracy، المواطنة العالمية... وذلك في إطار منظور Globalism الذي حقق قفزة متحديًا المنظور الواقعي، ولم ير فيه البعض، بالرغم من اختلاف افتراضاته الأنطولوجية والمنهاجية إلا سبيلا جديدًا من سبل تكيف النظام العالمي الراهن مع أزماته المتكررة داخليًا –ابتداءً– ثم خارجيًا، في

- Rana Foroohar (and others), The End of Europe, Vol. 178, No. 7. August 2011.

– د.نادية محمود مصطفىٰ، **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلىٰ منظور جديد، السياسة الدولية**، العدد 82، أكتوبر 1985.

– كارين أبو الخير، **مرجع سابق**، ص 151– 157.

– د.نادية محمود مصطفىٰ، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ديسمبر 1986.

- V. Spike Peterson, A long View of Globalization and Crisis**, Globalizations**, Vol. 7, Nos 1-2, June 2010.

- Patrick Loy, The Long-Term View of the World-Wide Crisis: Will the Next Global Order Be Better or worse**?, PGDT**, 9-2010.

- Barry K Gills, capitalist crisis, systemic crisis, civilizational crisis, **Third World Quarterly,** Vol. 31, No. 2, 2010.

محاولة لعلاج أزمتي الديمقراطية والمواطنة في الغرب بإعطائهما أبعادًا عالمية جديدة. حيث إن هذه الدعوة «**العالمية Global**» تظل في الغرب محكومة بنفس الافتراضات الفلسفية لمنظور الرأسمالية الليبرالية للديمقراطية[1].

وإن الفارق بين جولتي النقاش؛ الراهنة منذ 2008 والسابقة عليها منذ نهاية الحرب الباردة، إنما يعكس الفارق بين الحديث عن «**التغير**» وبين الحديث عن «**التحول**» [2].

---

(١) حول أبعاد الجدال بين المنظورات المختلفة، ومن بينها منظور حضاري إسلامي نحو الديمقراطية والعدالة العالمية وعن التغير العالمي بصفةٍ عامة انظر:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، **الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور إسلامي في علم العلاقات الدولية**، سلسلة الوعي الحضاري(2)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2011.

(٢) حول مفهوم التحول وأبعاده ومجالاته التطبيقية باعتباره حقلا دراسيًا فرعيًا في العلاقات الدولية، مثل حقلي دراسات الأمن، ودراسات الاقتصاد السياسي انظر:

- ken dark: defining global change (in): barry holden (ed): **The ethical dimensions of globat** change, Macmillan, 1996, pp7-17.

انظر الفارق بين المفهومين في:

- مروة فكري، تأثير التغيرات العالمية علىٰ الدولة القومية خلال التسعينيات (دراسة نظرية)، **مرجع سابق**.
- شريف عبد الرحمن: **نظرية النظم ودراسة التغير الدولي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.
- Holsti: **op.cit**

بعبارةٍ أخرىٰ، إذا كانت الأدبيات في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات قد اختلفت حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستنفرد بقيادة النظام العالمي أو أن عالم ما بعد الحرب الباردة سيكون أحاديًا أم متعدد الأقطاب، وإذا كان هذا النقاش قد اتخذ نكهة أخرىٰ خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث ساد الساحة السياسية العالمية اتجاهان: الأول الذي يُفسر الاستراتيجية الأمريكية العالمية (**في ظل حكم المحافظين الجدد**) بأنها تعبير عن المرحلة الإمبراطورية من تطور السياسة الأمريكية، والثاني الذي يحذر من مغبة التورط العسكري الهائل للولايات المتحدة في الخارج، سياسيًا واقتصاديًا بل وأخلاقيًا، لإنه قد لا يكون علامة علىٰ السلوك الإمبراطوري بقدر ما يكون سببًا للخبو والانحدار في القوة العالمية الأمريكية.

إلا أن من الأمور المتفق عليها الآن في الأدبيات (**منذ** 2008) وخاصةً أدبيات المدرسة النقدية في العلاقات الدولية، أننا لا نتكلم عن أسباب صعود أو هبوط الإمبراطوريات الكبرىٰ عبر التاريخ لتقديم العظة والعبرة

للولايات المتحدة وهي في أوج انتصارها علىٰ الاتحاد السوفيتي كما فعل « **بول كيندي** »[1]، ولكن نتكلم عن أن الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة أزمة خبو القوة العالمية بالفعل وأنها تبذل جهودًا لمنع استمرار هذا الخبو من ناحية، في وقتٍ دخلت فيه من ناحيةٍ ثانية الرأسمالية العالمية أيضًا مرحلة أزمة هيكلية غير مسبوقة إلىٰ جانب أزمة منظومة قيم النظام الدولي السائد. وتمثل أزمة العولمة الإطار الكلي المنبثقة عنه هذه الأزمات الثلاث، إذ بعد أن كانت «**العولمة**»، من حيث تشخيصها وتقييم آثارها موضع مهم للجدال بين المنظورات الكبرىٰ الثلاثة المتنافسة بعد نهاية الحرب الباردة (**الواقعية، الليبرالية، الهيكلية**)[2]، نجد صعود

---

(١) Paul kenndy: **the rise and fall of Powers: Economic Change and Military Conflict From 1500 to 2000,** 1989.

(٢) انظر أبعاد هذا الجدال في:

- Steve Smith, **Globalizatian and World Politics**, 1997.

- وحول أبعاد رؤية من منظور حضاري إسلامي للعولمة انظر:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية (رؤية إسلامية) (في) مجموعة باحثين ، **مستقبل الإسلام** ، دار الفكر العربي، دمشق، 2004.

- وحول مقارنة هذه الرؤية برؤىٰ من منظورات أخرىٰ لعلم العلاقات الدولية وخاصةً ما يتصل بالتشبك بين العوامل الثقافية والعوامل السياسية انظر:

الاتجاه الناقد لأثارها السلبية -كعملية أو أيديولوجية أو سياسات- والتي كشفت عن الأزمات الثلاث الكبرىٰ.

إن هذه الأزمات الثلاث المترابطة التي تطرحها بقوة المدرسة البنائية النقدية، والتي تستدعي إلىٰ جانب العوامل الهيكلية المادية دور وتأثير الأفكار والقيم والمعتقدات والهوية في فهم التحولات العالمية الجارية، ومن ثم مستقبل مركزية الحضارة الغربية في النظام العالمي في مقابل صعود حضارات وثقافات أخرىٰ تتحدىٰ هذه المركزية، إنما ينطلق منها جيل ثالث من أدبيات دراسة التطور التاريخي للنظم الدولية. و قد عرف الجيل الأول بالمدرسة الكلية الإستاتيكية، بينما عرف الجيل الثاني بالمدرسة الديناميكية في دراسة التحولات العالمية [1]. والمدرسة الاستاتيكية

- د.نادية مصطفىٰ، د.سيف الدين عبد الفتاح، **مقدمة العدد الأول من أمتي في العالم** (1418-1419هـ/ 1998م) **(كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي)**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1419هـ / 1999م.

- Dr. Nadia Mustafa, Debates on Dialogue/Clash between Civilizations: An Arab perspective, (in): Bjorn Hetten (ed): **Studies in Development, Security, Culture, Palgrave,** 2008.

(١) حول مزيد من التفاصيل عن هذين الجيلين من الدراسات النظمية في مجال

لتوظيف التاريخ في دراسة النظم الدولية إما تنطلق من إطار نظري افتراضي يرجع للتاريخ لمناقشة افتراضاته، وإما ينطلق من واقع تاريخي محدد أو ممتد في محاولة للتمييز بين عدد من أنماط النظم الدولية وفق معايير متنوعة وبحثًا عن كيفية الحفاظ علىٰ النظم القائمة وعن أنماط تكيفها تحقيقًا

"التحولات العالمية" أو تطور النظم الدولية انظر:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، **مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي** ، (في): د. نادية محمود مصطفىٰ (إشراف)، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول من المشروع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، **التاريخ ودراسة النظام الدولي**، بحث مقدم إلىٰ الندوة المصرية الفرنسية التاسعة تحت عنوان : «آفاق العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية»، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، فبراير 2000.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، **حول إسهام التراث الخلدوني في الفكر الدولي والنظرية الدولية دراسة استكشافية في الإشكاليات المنهاجية**، أعمال مؤتمر = = «عالمية ابن خلدون» مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع المجلس الأعلىٰ للثقافة والتربية والعلوم، ديسمبر 2006. ونشر في: فتحي الملكاوي (محرر)، **أعمال ندوة «عبد الرحمن بن خلدون: قراءة معرفية ومنهجية»**، الأردن: معهد الدراسات المعرفية وجامعة آل البيت، 9-10 مايو 2007، **ومجلة إسلامية المعرفة** ، العدد 51، شتاء 1429هـ/ 2008م.

للاستقرار والتوازن وليس التغير أو التحول. وقد انتقدت المدرسة الكلية التحولية هذه التوجهات التكيفية وركزت علىٰ أسباب وأنماط التحول والتغير سواء نظريًا أو عبر فترات زمنية ممتدة. وبرزت هذه المدرسة مع اقتراب نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات جددت الاهتمام بدراسات الهيمنة صعودًا أو تراجعًا.

وكانت المدرستان تعكسان مركزية أوربية، فقد أسقطتا خبرة التاريخ –غير الغربي– وإذا كانتا من منظور الواقعية والليبرالية (**الوضعية السلوكية**) قد أسقطتا أيضًا العوامل القيمية عند تحليل عوامل التحول، فإن الجيل الثالث المشار إليه من أدبيات دراسة تطور النظم الدولية، قد استدعىٰ، الجنوب من ناحية، واستدعىٰ العوامل غير المادية من ناحية أخرىٰ عند دراسة تحول النظام الرأسمالي العالمي، سواءً من رؤية اليسار الجديد أو من رؤية إسلامية حضارية[1].

(١) وحول المقارنة بين المنظورات الغربية ومنظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية من حيث منهاجية توظيف التاريخ في دراسة تطور النظم الدولية انظر:

د.نادية محمود مصطفىٰ، إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية

3 – إن الأزمات الثلاث المتزامنة المشار إليها عاليًا والتي يتمحور حولها الجيل الثالث من أدبيات تطور النظم الدولية والتحول العالمي تطرح مقولة ذات وجهين: **الوجه الأول** هو أن أزمة النظام العالمي الراهنة هي أزمة معيارية قيمية أيضًا وليست أزمة قوة مادية فقط، بل تراكمت المؤشرات عبر عقد «**الهيمنة الأمريكية**» الأول من الألفية الثالثة علىٰ تراجع فعالية القوة المادية بمفردها في ظل الأحادية الأمريكية، وأنه بعد صراع النموذجين الغربيين: الرأسمالي الليبرالي، والشيوعي التسلطي، فلقد تأكد أن نموذج « **المنتصر بلا حرب** »، ليس نموذجًا عالميًا Universal ولكنه نموذج حاول أن يؤكد هيمنته بالإكراه، بالقوة العسكرية وبالعنف الهيكلي. إلا أن مؤشرات انحداره وخبوه تتوالىٰ علىٰ نحوٍ يدفع للتساؤل هذه المرة: متىٰ وكيف سيحدث التحول؟ فالمطروح الآن ليس السؤال السابق تكراره مرارًا عبر مفاصل تطور القرن العشرين –كما سبقت الإشارة، هل ندخل عصرًا جديدًا؟ وما ملامح

من منظور حضاري مقارن، **مرجع سابق**.

الاستمرارية والتغير من حيث الهيكل والقضايا والفواعل؟

فالمطروح الآن «**التحول**» وليس التغير. وفي قلبه الأبعاد المعيارية القيمية وهي التي يتم استدعاؤها بصورةٍ متصاعدة، عبر العقود الثلاثة الماضية، عند مراجعة نظرية العلاقات الدولية علىٰ النحو الذي جعل من « **القيم، الأفكار، والمعتقدات والهوية، ناهيك عن الثقافة والدين، قواسم مشتركة في عناوين أدبيات علم العلاقات الدولية وأدبيات الحركة الدولية علىٰ حدٍ سواء**[1] **حيث أضحىٰ استدعاء القيم**

(١) حول هذه المراجعة لحال نظرية العلاقات الدولية، عبر العقدين الأخيرين و موضع القيم منها في الجدال بين المنظورات الغربية ومقارنة بمنظور حضاري إسلامي انظر: المرجع السابق، الجزء الأول.

ولمزيد من التفاصيل انظر أيضًا: قائمة المراجع التالية عن الدين والعلاقات الدولية:

- Barry Rubin: Religion and International Affairs, **The Washington Quarterly**, Spring 1990.
- Jeff Haynes**, Religion in the third world politics,** Lynne Rienner Publishers, 1994 (Ch. 5, Links between religion and foreign policy in the third world) pp. 122- 145.
- Georges Weigel, **Religion and peace: an argument complexified** (in): Brad Roberts (ed.): Order and_Disorder after the cold war (1996).
- Jeff Haynes, Religion, (in): Brian White, Richard Little, Michael Smith (eds): **Issues in world politics**. Palgrave, England, 2001, Second edition, pp. 153- 170.

- Paylos Hatzopoulos, Fabio Petito (eds), **Religion in_international relations: The return from exile,** Palgrave/ Macmilan England, 2003.
- Peter L. Berger (ed), **The desecularization of the world: Resurgent religion and world politics**, 1999.
- John D. Carlson, Erik C. Owen, The sacred and the sovereign: Religion and International politics, George Rown university press, 2003.
- Jonathan Fox: Shmuel Sandler, **Bringing religion into international relations**, NY Palgrave Macmillan, 2004.

وانظر المراجع التالية حول دور الثقافة:

- Ali Mazruie, **Culture Forces and World Politics**, London, 1999.
- Youssef Lapid (ed), **The return of culture and identity in international relations theory,** Lynne Rienner publishers, 1996.
- Fred Halliday, **Culture and International relations: A new reductionalism:** (in) Michi Ebata, Beverly Neufeld (eds),= =Confronting the political in international relations, Millennium press Ltd, 2000.
- Marysia Zalewski, Cynthia Enloe: **Questions about_identity on international relations** (in): K. Booth, S. Smith (eds: International relations theory today, Pennsylvania State University press, 1995, pp. 279- 305.
- Simon Murden, **Culture and world politics** (in): S. Smith and K. Booth (eds): Globalization and world politics, 1997.
- Valerie M. Hudson (ed), **Culture and Foreign Policy,** Lynne Rienner Publishers, London, 1997.
- Martin W. Sampson, **Culture influences on foreign_policy** (in) Charles F. Hermann, Charles W. Kegley, James N. Roseneau (eds): New Directions in the study of foreign policy, 1987.
- Naeem Inayatullah and David L. Blaney**: International_Relations and the problem of difference** (N.y, Routledge, 2004).
- R. James Ferguson, The contested role of culture in International relations, www.international-relations.com

– وحول رؤية كلية عن وضع البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية انظر: أماني محمود غانم، البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية: دراسة في خطاب

والأخلاق مطلوبًا لخدمة الحركة أو ترشيدها[1].

وهو الأمر الذي يدفع للتساؤل: هل محك التحول هو القيمي» في حين أن محك التغير قد كان في هيكل توزيع القوة وليس منظومة قيم النظام الدولي؟

بعبارةٍ أخرىٰ، هل محك استمرار دولة أو إمبراطورية في القيادة العالمية، لم يعد محكًا ماديًا فقط بل معياريًا أيضًا، مفاده قدرة هذه الدولة علىٰ تحقيق العدالة العالمية وليس مجرد الإعلان عن ضرورة نشر الحرية أو الديمقراطية العالمية؟ وعلىٰ ضوء ما سبق، لابد وأن تطرح الثورات العربية –بخصوصيتها الحضارية– الأسئلة عن اختبارها لحالة منظومة قيم النظام العالمي.

صراع الحضارات، **مرجع سابق**.

(١) حول أسباب تجدد الاهتمام بالأخلاق والقيم لخدمة الحركة، وعلىٰ نحو يمثل نقدًا ومراجعة للمنظور الواقعي التقليدي انظر:

Reuniting Ethics and Social Science: The Oxford Handbook of International Relations.

انظر عرضًا موجزًا ومعمقًا له في:

Christian Reus-Smit, Duncan Snidal, (in): **Ethics and International Affairs**. Vo. 22 No 3. Fall 2009, pp 1-6 (Carnegie Council For Ethics and International Relations).

http://www.cceia.org/resources/Journal/ 22-3/ essays/001.hml/:

لقد كانت الثورات العربية ابتداءً، ثم حركات « **الاحتلال** » لميادين كبرىٰ في عواصم ولايات أمريكية، وعلىٰ رأسها نيويورك، وعواصم أوربية أيضًا، بمثابة رؤوس جبال الجليد العائمة، التي كشفت عن مرحلة التحول التي يدخلها النظام العالمي. **ومن ثم، فإن الوجه الثاني للمقولة هو** : أن الثورات العربية، لم تكن ثورات من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية فقط ولكن أيضًا من أجل الاستقلال الوطني عن جذور وروابط التبعية للنظام الرأسمالي الليبرالي العالمي. ومع تساقط النظم العربية العميلة والتابعة لهذا النظام العالمي تتآكل عناصر جديدة لاستمراريته في الهيمنة وتتراكم علامات تحوله. ومن أهمها اهتزاز الحدود الفاصلة بين الحركات الاحتجاجية والحركات المجتمعية والثورات الشعبية في دول الشمال والجنوب علىٰ حدٍ سواء. حيث تتضافر الحركات المضادة للعولمة، من مرجعياتٍ متعددة سواء في الشمال أو الجنوب، ضد كافة أشكال الاستبداد والظلم السياسية والاقتصادية والثقافية[1].

(١) وصف عالم الاقتصاد الشهير، الحائز علىٰ جائزة نوبل «جوزيف ستجلتنر»

ألا يعني هذا أن مآل الثورات العربية ومستقبل التحول في المنطقة هو مدخل ومخرج في آنٍ واحد في مستقبل عملية التحول العالمية الجارية [1]؟ ومن ثم، ليس الاهتمام بتحولات النظام العالمي الراهنة هو اهتمام بما هو خارج نطاق الثورات العربية وتحدياتها الداخلية، ذلك لأن هذا «**الخارج**» هو مصدر تحدي أساس لمسار هذه الثورات بل ربما يكون «**التحدي الأساس**»، بما يفرضه من شروط وقيود خلال تدخلاته متعددة المستويات (**النظمية الدولية، الرسمية**

حركات الاحتجاج في مصر وتونس وأسبانيا ثم وول ستريت بأنها حركة كونية بسبب فشل النظام وعجز الديمقراطية انظر: مقاله المترجم والمنشور تحت عنوان « **الغرب علىٰ خطىٰ مصر وتونس بسبب فشل النظام** » وعجز الديمقراطية في: جريدة الشروق 8/ 11/ 2011، ص7، انظر أيضًا: كارين أبو الخير: العاصفة القادمة: النظام الاقتصادي العالمي يندفع نحو أزمة هيكلية حادة، **السياسة الدولية**، أكتوبر 2011، ص 152.

(١) حول الأبعاد الدولية للثورات العربية، وما تمثله من تحديات انظر:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، الثورات العربية والنظام الدولي .. خريطة الملامح = = والإشكاليات، والمآلات، **مجلة الغدير اللبنانية**، يونيو 2011.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، **السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية** (25/ 1- 15/ 5/ 2011)، دراسة مقدمة إلىٰ مؤتمر "الثورة المصرية: الملامح والمآلات" الذي نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، في الفترة (30 مايو – 1 يونيو 2011). (تحت الطبع)

والمدينة، أو من السياسات الخارجية للقوىٰ الكبرىٰ) في هذه الثورات (**كما سنرىٰ**). ومن ثم، فالقول بأن محك نجاح الثورات ليس فيما ستحدثه من تغيرات سياسية داخلية ولكن ما ستحققه من تحولات حضارية شاملة، هو قول يستدعي من ناحية الأبعاد المعيارية القيمية، المتصلة بالإنسان، وليس فقط المتصلة بهياكل القوة المادية ومؤسساتها سياسيًا واقتصاديًا كما يستدعىٰ من ناحيةٍ أخرىٰ الأبعاد الخارجية، المادية منها والمعيارية. فالتدخلات الخارجية في العالم العربي والإسلامي بصفةٍ عامة لم تكن لأهداف مادية فقط أو بأدوات تقليدية وحسب ولكن استدعت دائمًا –وعبر التاريخ وصولا للآن– أبعاد قيمية تتصل بالنموذج الحضاري وليس فقط النموذج السياسي أو الاقتصادي، حيث وقع في قلب مشاهد مقاومة الأمة الإسلامية من أجل النهوض، التدافع بين مشروعين حضاريين؛ أحدهما وافد يريد أن يتغلب، والآخر يحاول النهوض من جديد وبوسائل مقاومة متعددة، واجهت جميعها تزايد وتصاعد وطأة الاختراق الخارجي، سواء داخل الدول والمجتمعات العربية والإسلامية أو في

العلاقات فيما بينها أو في علاقاتها مع بقية العالم[1].

بعبارةٍ أخرىٰ، فإن نجاح التحولات الإقليمية الحضارية في الشرق والجنوب هو مدخل من مداخل عملية التحول الحضاري العالمية، إلىٰ جانب المداخل الداخلية في المجتمعات الغربية ذاتها، حيث تشهد هذه المجتمعات مراجعات واحتجاجات عدة ليس علىٰ السياسات فقط، ولكن علىٰ النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

حقيقةً، إن جوانب من هذه المقولة المزدوجة قد لا تبدو جديدة تمامًا، حيث تتعدد سوابق الحديث عن « **الأزمة**

(١) حول خريطة أنماط التدخلات الخارجية عبر مراحل التطور التاريخي للعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي، وموضع الأبعاد الثقافية والحضارية منها، وصولا إلىٰ مرحلة العولمة وتحدياتها الثقافية للعالم الإسلامي والمتضافرة والمجدولة بالتحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية انظر:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، **التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية**، (في): د.نادية مصطفىٰ، د.سيف الدين عبد الفتاح (محرران) ،الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتي في العالم ،: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2002، الكتاب السادس.
- تحديات العولمة والأبعاد الحضارية والثقافية والقيمية، **مرجع سابق**.

الأخلاقية والقيمية وعلاقتها بمستقبل الغرب» [1]، كما تتعدد سوابق الحديث عن أن أزمة «**العالم العربي والإسلامي ليست أزمة مادية فقط ولكن هي أزمة فكرية وثقافية أيضًا متعددة الأسباب»** [2]، **إلا أن المرحلة الراهنة من هذا الحديث تتسم بجانبين يستوجبا الاهتمام بدرجة التحولات العالمية الحادثة وطبيعتها:**

من ناحية، أنها تقترن في الغرب بأزمة قيادة وبأزمة نظام

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:
أوزولد شبنجلر، «**أفول الغرب**».

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال:
- د.عبد الوهاب المسيري، فقه التحيز، (في): عبد الوهاب المسيري (محرر)، **إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد** (الجزء الأول)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1995.
- د.عبد الحميد أبو سليمان **أزمة الإرادة والوجدان المسلم.. البعد الغائب في** = = **مشروع إصلاح الأمة.. في إصلاح الثقافة والتربية رؤية إسلامية معاصرة** ، دار الفكر، مؤسسة تنمية الطفولة،2004.
- د.منىٰ أبو الفضل، النظرية الاجتماعية المعاصرة: نحو طرح توحيدي في أصول التنظير ودواعي البديل، ترجمة: عارف عطاري، **مجلة إسلامية المعرفة** ، العدد6، سبتمبر 1996.
- د.أحمد داوود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، تعريب وتحرير وترجمة: د.إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، يناير 2006.

obeikandl.com

رأسمالي في شقيه؛ الاقتصادي (**اقتصاد السوق**) والسياسي **(الديمقراطية التمثيلية البرلمانية)**.

ومن ناحية أخرى، تقترن، لدينا، بثورات شعبية غير مسبوقة من حيث التزامن والتكرار والطبيعة في تاريخ ثورات المنطقة. فهي ليست ثورات علىٰ المؤسسات القائمة فقط باسم الديمقراطية، ولكن علىٰ هياكل علاقات القوة المادية والثقافية الداخلية والخارجية وعلىٰ منظومات القيم سواء الموروثة الجامدة أو الوافدة الدخيلة.

إن هذه المقولة المزدوجة تفرض قضيتين منهاجيتن مهمتين أمام دارسي العلاقات الدولية من دائرة الجنوب أو من الدائرة العربية والإسلامية:

والأولى: هي الاهتمام بالأبعاد المعيارية القيمية للتحولات الجارية إلىٰ جانب الأبعاد الأخرىٰ، بل وعلىٰ نحوٍ يجمع بينها في رؤية حضارية شاملة تقدم إسهامها إلىٰ جانب الرؤىٰ أو المنظورات الأخرىٰ التي تهتم أيضًا بالأبعاد المعيارية.

أما القضية الثانية: فهي عدم الفصل بين دراسة التفاعلات

والتحولات النظمية الوطنية وبين نظائرها الإقليمية والعالمية الجارية الآن.

فإذا كان الخارج –حتىٰ وقتٍ قريب من عمر الثورات **(وخاصةً مع بداية تدخل الناتو في ليبيا)**- كان بمثابة الحاضر الغائب في التحليلات عن الثورات ثم اقتصر الاهتمام –حين بدأ في البروز في دوائرنا- علىٰ أدوات التدخل الخارجي التقليدية دون الاقتراب من الثورات من مدخل نظمي كلي يضع التحولات في المنطقة في إطارها النظمي العالمي تأثيرًا أو تأثرًا. فإن الاستثناء علىٰ هذه المقولة قليل في دوائرنا، حيث نجد البعض ومنذ البداية ينتبه إلىٰ أهمية الأبعاد الدولية للثورات العربية باعتبارها –حينئذ- الحاضر الغائب في الاهتمام، مبرزًا من ناحية مغزىٰ الخبرة التاريخية للتدخلات الخارجية في إجهاض ثوراتنا في دائرتنا الحضارية، ومن ناحية أخرىٰ مغزىٰ التأثيرات الخارجية علىٰ مجموع الثورات التي اندلعت متزامنة، إما إجهاضًا أو احتواءً أو تقييدًا. ثم بدأ البعض الآخر يرىٰ ضرورة أن نربط بين ثورات الربيع العربي وبين الأزمة المالية العالمية، وأن نرىٰ « **صلة واضحة بين**

الأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ومرحلة جديدة في طور البزوغ في العلاقات الدولية» (١).

وهذه الحالة الذهنية، والمعرفية والفكرية الآنية أي عدم وضع تصورات استراتيجية عن مستقبل الثورات في ظل مستقبل التحولات العالمية، من أخطر التحديات التي تواجه فهمنا للعقبات التي تعترض مسار الثورات، إما لإجهاضها أو لجعلها مجرد حركات لإصلاحاتٍ محدودة وليس منطلقات لتحولات جذرية شاملة. فإن أهم هذه العقبات يكمن في الخارج وفي ضفائر علاقاته مع الداخل. ولعل نظرة إلىٰ التاريخ تبين لنا كيف أن مستقبل التغيرات في أوطاننا وأقاليمنا الحضارية قد ارتهن بدرجةٍ كبيرة بالإطار الدولي المحيط وتأثيراته علينا من خلال شبكة تفاعلاتنا وأوضاعنا الداخلية والإقليمية بالطبع، والتي وإن استطاعت في أوقات القوة والمنعة أن تقلص من الآثار السلبية للتدخلات الخارجية، فإن الحالة في أوقات الضعف والقابلية للاختراق قد عظمت

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: جميل مطر، دخلنا الحد الفاصل بين عهدين، **الشروق**، 3/ 11/ 2011، ص 11.

من الآثار السلبية لهذه التدخلات[1]. ومن هنا، كانت أهمية تذكرة البعض [2] بضرورة الاهتمام بالسياسات الإقليمية والعالمية للثورات العربية انطلاقًا من أمرين أساسين: كيف أن أهداف الثورات تمثل ثورة علىٰ سلبيات الاندماج الاقتصادي في العولمة الرأسمالية من ناحية، وكيف أن هذه الثورات أيضًا وخاصةً بالنظر إلىٰ صعود وزن ودور الإسلاميين-تمثل من ناحية أخرىٰ، ثورة علىٰ سلبيات العولمة الثقافية المتصلة بالهوية وقيم المجتمعات.

(١) حول هذه المفاصل لتطور التدخلات الخارجية وتطور النظام الدولي وأثارها علىٰ وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي قوة أو ضعفًا انظر:
- د.نادية مصطفىٰ، د.سيف الدين عبد الفتاح، مقدمة العدد الأول من أمتي في العالم، **مرجع سابق**.
- د.ودودة بدران، **وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة**، (في): د.نادية محمود مصطفىٰ (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثاني عشر من المشروع، مرجع سابق.
- د.نادية مصطفىٰ، د.سيف الدين عبد الفتاح، **مقدمة العدد الثاني من أمتي في العالم** 1420-1419هـ/ 1999م (**كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي**)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

(٢) مالك عوني، سياقات إعادة البناء : هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية = =نموذجًا؟ تقديم ملحق « تحولات استراتيجية» ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 187 ، يناير 2012.

ومن ثم، يبرز السؤالين التاليين: ما دلالة مستقبل هذه الثورات بالنسبة لمطالب العدالة الاجتماعية العالمية، وبالنسبة لمواقف الغرب من قبول مشاركة التيارات الإسلامية في الحكم في إطار نظام عالمي تعددي حقيقي؟ ويكمن في هذين السؤالين كل التحديات أمام الثورات أما أن تصبح منطلق لتغيير حضاري أو تصبح مجرد مدخل لإصلاح سياسي تقليدي.

إذن، ماذا عن خريطة التدخلات الخارجية وما دلالتها بالنسبة لمآل الثورات؟

ثالثًا: دوائر «الخارج» من أين القيود والضغوط؟ وأين الفرص؟

إذا كانت القراءة النظرية المقارنة والقراءة في الخبرات التاريخية المقارنة عن الأبعاد الدولية للثورات تبين أن الخارج لابد وأن يمارس تأثيره علىٰ الثورات وإذا كانت القراءة في اتجاهات التحول والتغير في النظام العالمي تمهد لفهم اتجاهات ذلك التأثير، فإن الخارج المقصود هو « **النظام الدولي السائد**» أي القوىٰ الكبرىٰ المهيمنة علىٰ هذا النظام.

وهي ليست بالضرورة الآن، الولايات المتحدة وأوربا الغربية فقط، ولكن هناك أيضًا روسيا والصين.

ومن ناحية أخرىٰ، فإن الخارج لابد وأن يمتد أيضًا إلىٰ «**النظام الدولي الإقليمي**» أو البيئة الإقليمية للثورات، ناهيك عن الدائرة الحضارية الأوسع التي تنتمي إليها شعوب الثورات العربية ألا وهي الدائرة الإسلامية، والتي تمثل بعض أركانها: إيران وتركيا ما يُسميه البعض « **هوامش النظام العربي**» أو الجوار الإقليمي، في حين تمثل الدولتان جوارًا حضاريًا أيضًا ذي خبرات متنوعة في مجال الثورات والتحول الديمقراطي. هذا، ولقد درجت أدبيات النظام الإقليمي العربي، النظرية والتطبيقية، علىٰ اعتبار أن إيران وتركيا وإسرائيل وأثيوبيا من «**هوامش النظام العربي** » دون أي تمييز سوىٰ أنها جميعًا جوارًا جغرافيًا. وإذا كانت هذه الرؤية تقوم علىٰ عدم الرغبة في الاعتراف بإسرائيل كعضو مندمج في هذا النظام، إلا أنه لا يمكن وضع إيران وتركيا علىٰ قدم المساواة معها، وقد كان لهما روابطهما التاريخية المشتركة الممتدة مع العرب في إطار الحضارة العربية الإسلامية، ولا يتحقق فهم

التفاعلات الدولية العربية، علىٰ مدار التاريخ دون الأخذ في الاعتبار المكون الإيراني والتركي في دائرة هذه التفاعلات. وإذا كانت الدراسة لن تتوقف عند إسرائيل مباشرةً فذلك لأنها جزء مندمج من منظومة النظام الدولي السائد الساعي للحفاظ علىٰ هيمنته علىٰ المنطقة العربية.

ومن ناحية ثالثة، فإن هذا الخارج، أو النظام الدولي، يتضمن نظمًا فرعية أخرىٰ ذات صلة، ألا وهي العوالم التي سبقتنا في الثورات الشعبية من أجل الحرية والديمقراطية كشرق أوروبا، أو سبقتنا في نجاح عمليات التحول الديمقراطي التدريجي، وهي شعوب أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا.

ستركز الدراسة بالأساس علىٰ المستويين الأول والثاني، وعلىٰ نحو يقدم خريطة من الأفكار الكبرىٰ والاتجاهات أكثر مما يقدم من رصد لمواقف وسلوكيات محددة؛ تفيد في الإجابة عن أسئلة محددة أو افتراضات مسبقة. حيث إن هذا الرصد وهذا التحليل موضعه دراسات أخرىٰ في الحولية علىٰ المستوىٰ الإقليمي والعالمي.

وإذا كان المستويين الأول والثاني مصدران لتأثيرات مباشرة، فإن عوالم شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية التي سبقتنا في محاولات بناء نظم ديمقراطية حديثة خلال العقدين الماضيين، إنما تمثل مصدرًا لخبرات لابد من التوقف عندها بحثًا في مشاكل المراحل الانتقالية وآليات إدارتها وكذلك بحثًا في نمط علاقاتها مع الخارج وتأثير الخارج الغربي في نمط هذه التجارب. وبدون التصدي لتقديم هذه الخبرات المقارنة في ذلك الموضع من هذه الدراسة، (**وهي في حاجة لدراسة خاصة**)، يكفي الإشارة إلىٰ ما يلي: إن خبرة كل من شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية تعكس خصوصية نابعة من تاريخ علاقة كل منهما بالقوتين الأعظم ومن موضع كل منهما في تاريخ تطور التوازن الدولي، وهو الأمر الذي انعكس علىٰ خبرة التحول فيهما، فكيف ستنعكس خبرتنا إذن مع النظام الدولي السائد علىٰ إمكانيات تحولنا؟ وإذا كانت الدوائر الأمريكية والأوروبية الرسمية تطلق علىٰ المرحلة الحالية من تطورنا «**ربيع الثورات العربية**» علىٰ غرار ما أطلقته علىٰ ثورات شرق أوروبا، فهل سيكون مسار

ثوراتنا علىٰ غرار النموذج الغربي في التحول الديمقراطي الذي وضعه الناتو والاتحاد الأوربي شرطًا لقبول دول شرق أوروبا في مؤسسات الأمن الأوربي ما بعد الحرب الباردة، كما وضعته الولايات المتحدة شرطـًا لدعم أوجه التعاون مع القارة اللاتينية؟ إذن، ماذا ستكون المشروطية التي ستضعها الدول الكبرىٰ أمام عمليات بناء الديمقراطية في مصر وتونس، وعمليات استكمال الثورات « **المتعثرة** » في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين؟ وهل تقدم القوىٰ الإقليمية في الجوار الحضاري فرصًا، أم تواجه قيود بدورها؟ وهل ستضع شروط كما وضعت الولايات المتحدة شروطًا لدعم أوجه التعاون مع القارة اللاتينية؟

النظام الدولي السائد نمط التدخل، والأدوات

لابد من الاعتراف، بأنه كان لثورة تونس، دورًا ملهمًا لشباب ثورة مصر ولبقية شعبها، وبأنه كان لثورة مصر ثقلا